جامــعة واســط
مجلـــــة كليـــــة التربيـــة

العـدد التاسع والثلاثون
الجزء الأول/ أيار / ٢٠٢٠

العراق وتحدي تعريف الهوية في ظل الاتجاه العالمي لدعم الاقليات الغير مسلمة (المسيحية والايزيدية إنموذجاً)

م. لمى مطير حسن
كلية الآداب / جامعة واسط

الملخص

بعد انهيار النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ طرأ تغيير في مجتمعه وتحديداً فيما يتعلق بالهوية الوطنية إذ عملت الحكومات المتعاقبة على تأسيس هوية وطنية للعراقيين تميزهم عن جيرانهم، سواء أكانوا عرباً أم غير العرب، مسلمين أو من غيرهم، وبسبب الوضع الأمني الهش الذي كان سببا في استقطاب الإرهابيين من جميع دول العالم لتشكل بؤرا للإرهاب وفي دعم الفساد والتدخلات الإقليمية وتحديداً في عام ٢٠١٤، وما اقدمت تلك الجماعات الارهابية من انتهاكات وهجمات عسكرية استهدفت بالدرجة الأساس حقوق المدنيين ومن ضمنها الأقليات في العراق، وهذا كان سبباً في عدم تمتع الاقليات بحقوقهم ، أضافة الى التدخلات الدولية التي حاول تفضيل الهوية الفرعية على الهوية الوطنية وذلك من خلال دعم هذه الاقليات ومساعدتهم ، بالمقابل نجد اصرار بعض افراد هذه الاقليات بالتمسك بالهوية الوطنية .

Abstract

After the collapse of the political system in Iraq in 2003, there was a change in its society, specifically with regard to national identity, as successive governments worked to establish a national identity for the Iraqis, distinguishing them from their neighbors, whether they are Arabs or non-Arabs, Muslims or others, And due to the fragile security situation, which was a reason to attract terrorists, from all countries of the world, to form hotbeds of terrorism, and to support corruption and regional interference, specifically in 2014, and the violations and military attacks that these terrorist groups have caused, mainly targeting the rights of civilians and Including minorities in Iraq, This was the reason that minorities did not enjoy their rights, in addition to international interventions, which tried to prefer the sub-identity over the national identity, and that by supporting these minorities and assisting them, in return we find the insistence of some members of these minorities to adhere to the national identity.

المقدمة

بعد انهيار النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ طرأ تغيير في مجتمعه وتحديداً فيما تعلق بالهوية الوطنية إذ عملت الحكومات المتعاقبة على تأسيس هوية وطنية للعراقيين تميزهم عن جيرانهم، سواء أكانوا عرباً أم من غير العرب، مسلمين أو من غيرهم، وذلك من خلال ما نصت عليه المادة (١) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، بأن " **جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق**"، وكذلك الإقرار بالتنوع الديني والمذهبي، وبذلك يكون التسامح القومي والديني سمة جوهرية من سمات الهوية الوطنية العراقية.

ولكن الوضع السياسي والأمني الهش حال دون تحقيق ذلك، وكان سببا في استقطاب الإرهابيين من جميع دول العالم لتشكل بؤرا للإرهاب وفي دعم الفساد والتدخلات الإقليمية وتحديداً في عام ٢٠١٤، وما اقدمت تلك الجماعات الارهابية من انتهاكات وهجمات عسكرية استهدفت بالدرجة الأساس حقوق المدنيين ومن ضمنها الأقليات في العراق.

وقد ازدادت حالة الأقليات بصورة عامة في العراق سوءً ومعها الوضع الإنساني ككل ، بعد أحداث ١٠ حزيران ٢٠١٤ ، حيث استولى تنظيم داعش الإرهابي على مناطق واسعة من العراق خاصة في محافظات الانبار و الموصل التي تتركز فيها الاقليات بكثافة فضلا عن محافظات العراق الأخرى مما أدى الى ارتكاب جرائم خطيرة بحق المدنيين وكل سكان تلك المحافظات التي تمثلت بالترحيل القسري الواسع لأبناء الأقليات من مناطق سكناهم إلى المناطق الوسطى والجنوبية والشمالية ايضاً فرارا من مناطقهم التي أصبحت تحت سيطرة ذلك التنظيم وتهجيرهم قسرا، وسبي واسترقاق النساء، وتجنيد الأطفال في الأعمال العسكرية، وتدمير أو تدنيس الأماكن ذات الأهمية الدينية أو الثقافية والتدمير العشوائي وسلب الممتلكات والحرمان من الحريات الأساسية.

أهمية موضوع البحث :

تعرضت الأقليات في العراق إلى ضرر بالغ وانتهاك جسيم لحقوقها المميزة وفقا للقانون الدولي من قبل النظام السابق، وعند احتلال العراق عام ٢٠٠٣،والانتهاكات التي رافقته وتدهور الوضع الأمني بعد ذلك ،وسيطرة ما يسمى (بداعش الإرهابي)، في ١٠ حزيران ٢٠١٤، وارتكابه انتهاكات جسيمة لحقوق الأقليات مما انعكس بصورة سلبية على واقعها ولا زالت الأقليات في العراق تتعرض للانتهاك حتى وقتنا الحاضر وبشكل متكرر مما ترك أثاراً خطيرة على الحقوق الأساسية لتلك الأقليات، وهذا ادى بدوره الى فقدان الهوية الوطنية لهم .

اشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في ازمة الهوية الوطنية في العراق وتغلب الولاء القومي على الولاء الوطني ، وهل يمكن بناء نموذج لهوية موحدة مقبولة لدى الجميع بعيداً عن التدخلات الاقليمية والدولية التي تحاول وضع تلك الاقليات في ضوء هوياتها الخاصة وليس ضمن هوياتها الوطنية.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن التنوع العرقي والاثني في العراق وبقدر ما يشكله من عامل قوة للمجتمع العراقي فانه في الوقت ذاته يشكل تحدياً صعباً للغاية في صياغة هوية وطنية موحدة في ظل التدخلات الاقليمية والدولية تحت مسمى حماية الاقليات في العراق.

هيكلية البحث:

تضمن البحث مبحثين وخاتمة ، تضمن المبحث الاول: أزمة الهوية والاقليات العراقية الغير مسلمة (المسيحية والايزيدية) بعد عام ٢٠٠٣ ويحتوي على مطلبان ، تناول المطلب الاول اشكالية الهوية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ اما المطلب الثاني فتناول واقع واوضاع الاقليات الغير مسلمة(المسيحية والايزيدية) في العراق، اما المبحث الثاني فكان عن التدخل الدولي لحماية الاقليات، وتضمن مطلبان، تناول المطلب الاول عن الاقليات العراقية (المسيحية والايزيدية) بين المسؤولية الوطنية والحماية الدولية، بينما تناول المطلب الثاني والذي قسم الى جزأين أ–اثر المجتمع الدولي في تعزيز الهوية الخاصة بالأقليات ،ب–دور الاقليات الدينية في تعزيز الهوية الغير الطائفية في العراق.

المبحث الاول: أزمة الهوية والاقليات العراقية الغير مسلمة (المسيحية والايزيدية) بعد عام ٢٠٠٣

يتميز العراق بتنوع ديني وقومي ولغوي ويحتفظ بأقليات تاريخية مثل المندائيين و الايزيديين وهناك جماعات مسيحية نشأت في القرن الاول الميلادي وهذا يكشف عن المراحل التاريخية التي شهدتها ارض بلاد ما بين النهرين من ثقافات واديان وامبراطوريات ورثها العراق المعاصر في عشرينيات القرن الماضي عندما انطلقت تجربة الدولة الحديثة في ظل الاحتلال البريطاني، وقد واجه العراق ازمات فيما يخص الهوية الوطنية وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الاول: اشكالية الهوية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

عند تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ، واجهت إشكالية معقدة تمثلت بوجود أزمة هوية وطنية واضحة، وافتقاد تلك الدولة الفتية الناشئة لمفهوم المواطنة وكيفية بلورته في مجتمع متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهذه إشكالية واجهة كافة الحكومات المتعاقبة، فإشكالية الهوية المشتركة في

العراق نابعة عن تضافر متغيرات مجتمعية وتاريخية وسياسية، فضلاً عن المتغيرات الخارجية المتمثلة بالأزمات السياسية والدولية التي دخل بها العراق لمدة تجاوزت الثلاثين عاماً، والتي أثرت بشكل كبير وسلبي على نفسية المواطن العراقي.

واتجهت الانظمة الشمولية الدكتاتورية التي هيمنت على الساحة السياسية العراقية قبل احداث ٢٠٠٣ الى تبني السلوك الطائفي نتيجة لضعف القاعدة الاجتماعية لها بسبب الاعتماد على أقلية لا تمثل إلا جزء من المجتمع (تجمع عشائري أو طائفي أو ديني أو مناطقي أو سياسي أو كلها معاً)، و بهذا يصبح النظام الدكتاتوري الفردي يعاني من انقسام أهلي عصبي تفتقد معه علاقة المواطنة، وهي علاقة تحتية وركيزة مهمة في تشكيل الوحدة الوطنية وتحقيق الاندماج الاجتماعي. وبغياب التجانس والوحدة يتأسس الكيان على تعايش حذر، وأحياناً مغشوش بين جماعات مختلفة ومتباينة تعجز عن توليد ولاء أعلى يتجاوز حدود عصبيتها من جنس الولاء للنظام.[١]

و يظل هذا مصدراً محتملاً لحدوث الصراعات بين أفراد المجتمع، لهذا فان الهوية هي صياغة الجماعة الاجتماعية عبر صوغ مشتركات عامة، بما ينسجم مع المنطق العقائدي والتاريخي والثقافي للجماعة. وهذا الولاء الافتراضي يظل مرتهناً بالقدرة على تشكيل هوية وطنية اندماجية، على قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات، أي أنها لابد وأن تعمل على تحقيق الولاء للجميع، وتلعب الدولة كمؤسسة سياسية الدور الرئيس، عبر أجهزتها والسياسات المعتمدة وفلسفتها، في إضفاء روح التعايش السلمي والاندماج الوطني.[٢]

وبعد انهيار النظام السياسي عام ٢٠٠٣ طرأ تغيير في المجتمع العراقي وتحديداً فيما يتعلق بالهوية الوطنية وذلك من خلال ما نصت عليه المادة (١) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، بأن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق .[٣]

إضافة الى الإقرار بالتنوع الديني والمذهبي، وهنا سيكون التسامح القومي والديني سمة جوهرية من سمات الهوية الوطنية العراقية، وايضاً الإقرار بالتنوع الثقافي واللغوي، بما يخلق قاعدة اساسية من الشعور والممارسة لحرية تحقيق السمات الثقافية الخاصة بكل جماعة من المكونات دون تناقض مع سمات الاخرين الثقافية الخاصة. إذ أقر الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥،الإقرار بالتنوع الفكري والسياسي الذي يسمح لكل الأفكار والآراء ان تزدهر، بحرية ودونما وصاية من أحد. والشرط الوحيد لهذا المقوم الأخير هو أن لا ينطوي التنوع السياسي على أي تحريض، صراحة أو ضمناً، للاحتراب

الداخلي أو ينسف أحد أسس الهوية الوطنية العراقية. حيث نصت المادة (٧/اولاً)، على ان يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية والارهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي.

لكن مع هذا لازالت الهوية الوطنية تواجه العديد من الاشكاليات المتشابكة نتيجة للظروف السياسية بالدرجة الاولى، فضلاً عن ضعف مستوى الاندماج الاجتماعي ، إلا أنه لابد من حل الإشكاليات كافة، التي تواجه الهوية الوطنية وأصبحت ضرورة وطنية ملحة، وشرطاً اساسياً لبناء الدولة المدنية، وعاملاً مهماً لمساعدة الدولة على مواجهة الانفتاح الاعلامي المتزايد وعولمة العالم بشكل يتجاوز حدود الدولة، على أن ذلك لا يمنع من قيام الدولة بمجموعة من السياسات ومنها:[٤]

المطلب الثاني : واقع و اوضاع الاقليات الغير مسلمة (المسيحية والايزيدية) في العراق

ذكرنا سابقا بأن العراق يحوي اديان عديدة واقليات دينية ومنها:

١-الايزيديون: وهم اقلية يتمركزون في الشمال والشمال الغربي من العراق ،وبالتحديد في المنطقة المحيطة بجبل سنجار غربي الموصل (١٢٠كم) وفي قضاء الشيخان شمال شرقها، وهم من اقدم الجماعات العرقية والدينية في العراق وجذور ديانتهم تعود الى الاف السنوات في بلاد ما بين النهرين[٥].

ولا توجد احصائيات رسمية بأعدادهم اذ يتجاوز عددهم خمسمئة وستين الف نسمة وقد تضاءل عددهم بعد اجتياح داعش لمناطقهم وارتكابه جرائم ابادة بهم، ويعد الايزيديون من الجماعات المغلقة ،فهي تعتنق دين غير تبشيري ولا تسمح بالزواج الخارجي كما لا تسمح بالزواج الداخلي بين الطبقات الاجتماعية والمراتب الدينية وهي: الامير وبابا الشيخ ، وطبقة الشيوخ وطبقة الابيار(شيوخ الطريقة)، والفقراء والقوالون(الفرق الدينية المتجولة) والمريدون(عامة الناس)...وغيرها[٦] .

وكغيرها من الأقليات العراقية التي عانت في العراق، لكن هذه الأقلية تحديداً كانت تعاني من الاضطهاد والابادة والقمع بسبب انتمائهم القومي في كونهم كرد وبسبب انتمائهم الديني في كونهم أيزيدية، فقد تعرضوا إلى حملات من قبل الحكومات السابقة وتحديداً قبل ٢٠٠٣، وكذلك بعد عام ٢٠٠٣ من قبل تنظيم داعش الارهابي، إذ تم ترحيلهم من قراهم إلى قرب الحدود السورية ومصادرة اراضيهم ، ثم ليطال الترحيل اكثر من(١٥٠) قرية أواسط السبعينيات، إذ صودرت ألاف المنازل واسكن فيها عشائر عربية ونفي اهلها إلى مجمعات سكنية[٧]، أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد كانت مناطق سكنهم سبباً في معاناتهم إذ أن (٩٠%) من مناطق سكنهم اصبحت ضمن ما يسمى بـ(المناطق المتنازع عليها) بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان، ولاسيما اقضية سنجار وشيخان وتلكيف وناحية بعشيقة في نينوى وبسبب غموض مستقبل هذه المناطق والصراع بشأنها هاجر

الآلاف من الأيزيدية من العراق إلى أوربا، وبعض الدول المجاورة، ولاسيما بعد اشتداد الهجمات التي شنتها جماعات ارهابية ضدهم بين عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، وقد ادت الهجمات إلى افراغ مدينة الموصل منهم تماماً، بعد ما كان يسكنها مئات العوائل قبل عام (٢٠٠٣) [٨].

وبالعودة الى هوية الايزيديين فهي ما لازالت محل جدل فكري وسياسي ويشير الباحث في شؤون الاقليات العراقية سعد سلوم لخمس تيارات لهوية الايزيدية المعاصرة وهي:

١-تيار الهوية الكردية الذي يرى ان الايزيدية هم اكراد اصلا وذلك وفق خطاب رسمي للسيد مسعود البارازاني اكد فيه عدم الرضوخ لإرادة أي احد في فرض أي هوية على الايزيديين .

٢-تيار الهوية العربية اذ يرى اصحاب هذا التيار ان الايزيديين عرب امويون قام بتأسيسه الامير(بايزيد الاموي) وحاليا يسعى امير الطائفة المنادي بعروبة الايزيديين الى الدفاع عن الهوية العربية .

٣-تيار القومية الايزيدية وهم دعاة الهوية المستقلة ومن ابرز ممثلي هذا التيار امين فرحان جيجو رئيس حركة الايزيدية من اجل الاصلاح والتقدم، ويدعو الى تمثيل سياسي مستقل للايزيديين والاعتراف بهم كقومية رابعة في العراق .

٤-تيار خصوصية ايزيدية(الهوية الدينية قبل الهوية القومية) يؤكد هذا التيار على الحد الادنى من الهوية المستقلة بالاشارة الى خصوصية يزيدية بمعنى توفيقا بين تيار ينادي بكردية الايزيديين وتيار ينادي بهوية مستقلة لهم ويمثل التيار نزوعا ليبراليا وسطيا.

٥-تيار الهوية المدنية(دعاة المواطنة) انساق هذا التيار الى العمل الميداني من اجل تحديث المجتمع الايزيدي ونشر الافكار الاصلاحية، والمهم هو حرية الدين والمعتقد[٩].

وبذلك فأن الايزيديين تحت تقاطعات (دينية -قومية-سياسية) فهم وان كانوا قوميا اكراد الى انهم يمتلكون حراكا يمثل(هوية مستقلة) على اسس الديانة والتي تميزهم عن معظم الاكراد الذين يعتنقون الديانة الاسلامية.

٢-المسيحيون: ينتمي مسيحيو العراق من الناحية الإثنية الى مجموعة من الإثنيات المختلفة والتي تمثل كل منها طائفة دينية مستقلة، (آشوريين – كلدان – ارمن) وهي تندرج ضمن الاقليات الإثنية في العراق وهم ينتشرون في بغداد والموصل سهل نينوى وكركوك وحتى في البصرة في اقصى جنوب العراق، فضلاً عن مناطق اقليم كردستان العراق[١٠]،، كان للإثنيات المسيحية ولا سيما الآشوريين منهم معاناة من الحكومات السابقة بسبب القمع الوحشي الذي تعرضوا إليه عام ١٩٣٣ لمحاولتهم

الاستقلالية، ومع تولي الانظمة السياسية للسلطة ومن ضمن سياسات الاحتواء حاول استرضاءهم وأول ما قام به لهم هو تسمية الموصل بأسمها الآشوري القديم (نينوى)[١١].

وتم الاعتراف بالخصوصية الدينية للمسيحيين، فأصدرت الحكومة العراقية عام ١٩٧٠ قانوناً اعطى بموجبه للمسيحيين بمختلف طوائفهم الحق في إنتخاب ممثليهم لإدارة شؤونهم الدينية، وإلغاء القرارات التي اتخذت بحقهم بالترحيل بعد عام ١٩٣٣، وجهت دعوة رسمية إلى (المار شمعون)* لزيارة العراق والغي قرار نفيه واعيدت له الجنسية العراقية، وبالفعل استقبل الزعيم الاشوري استقبلاً جماهيرياً كبيراً في بغداد بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٤، وبناءً على ذلك أصدر النظام السياسي السابق عام ١٩٧٢ عفواً عن المسيحيين خصوصاً الآشوررين منهم الذين اسقطت عنهم الجنسية العراقية [١٢].

وفي مرحلة لاحقة اصدرت الحكومة العراقية في نيسان ١٩٧٢، قراراً منحت بهِ الناطقين باللغة السريانية من (الاشوررين والكلدان والارمن) الحقوق الثقافية في انشاء المدارس والنوادي والجمعيات الخاصة بهم، فضلاً عن تأسيس اذاعة ناطقة باللغة السريانية [١٣].

ولكن الامر اختلف بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣ وصياغة دستور دائم اقر وبشكل واضح حقوق الاقليات بما فيها حقوق المسيحيين السياسية والثقافية اذ جاء في المادة ٥٣ من القانون اعتراف رسمي بالهوية الاثنية للمسيحيين العراقيين الذين اسماهم الدستور بشكل مركب الكلدو اشوريين وايضا ضمن الانتخابات لمجلس النواب العراقي للعام ٢٠١٠ حصة(كوتا) من المقاعد التعويضية للأقليات شرط ان لا تؤثر نسبتها في حال مشاركتها في القوائم الوطنية. فقد منح القانون خمسة مقاعد للمكون المسيحي[١٤] .

وقد دفعت اعمال العنف الواسعة النطاق ضد المسيحيين خلال السنوات العشر الاخيرة بعد عام ٢٠٠٣ من اعمال قتل واختطاف وتفجير كنائس وقتل رجال دين الى زيادة معدل الهجرة في صفوفها الى درجة بات يهدد مصيرها ووجودها ،اذ تفيد الاحصائات الدولية بأن نسبة المسيحيين في العراق لاتزيد على ٤% لكن نسبة المهجرين منهم داخليا وخارجيا تزيد على ٤٠% وقدرت زعامات دينية مسيحية العام ٢٠٠٨ بوجود ٨٠الف مسيحي و ٢٠ الف مسيحي في الاردن كما نزح منهم باعداد متفاوتة الى كل من مصر وتركيا ولبنان ،اما في الداخل فقد توجهت اكثرية المسيحيين الى شمال العراق ،ويشير احد التقارير الدولية نشرته منظمات دولية الى ان نحو ٧٠٠ الف مسيحي هاجروا من العراق خلال السنوات العشر الماضية لاسيما بعد استهدافهم من قبل الجماعات المتطرفة داعش وخصوصا بعد سيطرته على الموصل وقتل وتهجير المسيحيين في حال لم يتنازلوا عن دينهم[١٥].

لذلك ومع اقرار قانون حماية الاقليات تبقى الحكومة العراقية مطالبة بتوفير الحماية لهذه الاقليات وعدم التقاعس في القيام بتدابير لمنع التجاوزات العامة والخاصة ضد حقوق الاقليات ومحاسبة القائمين بها.

وهنا يمكن القول، ان الدولة العراقية منذ تأسيسها قد افتقرت إلى الهوية الوطنية التي تستوعب كل المكونات الإثنية والدينية ،فمع انشاء الهيكل السياسي للعراق فإنه ظل مجرد واجهة استقرار تخفي خلفها مجتمعاً منقسماً يعاني المزيد من توترات إثنية، وتسود فيه تقاليد اجتماعية لا تنسجم مع ما أنشئ من مؤسسات إدارية وسياسية، إذ إن مؤسسات الدولة الحديثة تتطلب اعتماد الموضوعية في التطبيق والممارسة، وان لا تخضع لمعايير ذاتية خاصة، الا ان الواقع كان مغايراً لهذا، إذ لم تنهض الدولة العراقية الحديثة بما كان مؤملاً منها في صَهر الانتماءات الأثنية والدينية في الانتماء الكبير للدولة، فقد ساد الخوف من الانتماء الى الهوية العراقية الجديدة ،وظلت الانتماءات السائدة في المجتمع العراقي هي (اسرة ـ عشيرة ـ حزب ـ ..الخ).

نلاحظ مما سبق ان الدستور كفل حقوق المسيحيين واعطاهم دور في العملية السياسية لكن على صعيد الواقع هل هناك ضمان ممارسة تلك الحقوق بشكل فعلي وحقيقي وهل هناك اليات حمايتها قانونيا؟

المعروف ان من اهم وظائف الحكومة هي حماية شعبها ومواطنيها وعلى هذا تترتب المسؤولية الملقاة على الدولة في استعمال ادواتها القانونية الاكراهية في فرض الامن وحماية جميع المواطنين ،بغض النظر عن انتماءاتهم وولاءاتهم الاثنية والدينية والسياسية وغيرها.

المبحث الثاني : التدخل الدولي لحماية الاقليات

المطلب الاول: الاقليات العراقية (المسيحية والايزيدية) بين المسؤولية الوطنية والحماية الدولية

ان المتتبع للأحداث منذ ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٣ يرى ان المسيحيين والايزيديين كانوا يستهدفون بقوة من قبل الميليشيات المسلحة وكذلك تنظيم داعش الارهابي في ظل الوجود الامريكي مكثف يصل الى (١٤٠) الف جندي امريكي ولكنهم لم يكترثوا لهذه المسالة ،اما على صعيد الدولة العراقية فلم تتحرك بشكل مميز لصالح المسيحيين وكان الخطاب الرسمي العراقي يشير الى ان كل العراقيين مستهدفين من قوى الارهاب .

وقد انتقد كبار رجال الدين المسيحي الصمت الامريكي والحكومي العراقي، وعدم وجود ردود افعال عملية للحماية ، لكن بعد استهداف كنيسة سيدة النجاة، وتنامي ضغط الرأي العام المسيحي

على الحكومة العراقية لاسيما بعد ان دعا وزير خارجية فرنسا برنارد كوشنير في تشرين الثاني ٢٠١٠ ،مجلس الامن في ٢٠١٠/١١/١٠ الى عقد جلسة طارئة لمناقشة ما يتعرض له مسيحيو العراق من قتل وعمليات تهجير جماعي في اماكن تواجدهم وتأكيد مندوب فرنسا الدائم في مجلس الامن ان هناك ارادة متعمدة للقضاء على المسيحيين من جانب المتطرفين[١٦] .

وقامت الحكومة الاتحادية بجهود كبيرة في حماية الكنائس ودور العبادة للمسيحيين وكذلك الايزيديين والصابئة عن طريق احاطتها بجدران كونكريتية ووضع حراسات مشددة عليها ،اضافة الى اصدار تعليمات بتقديم تسهيلات للطلبة والمواطنين المسيحيين .

رغم ذلك لازالت الحكومة العراقية مقصرة امام حماية المواطنين المسيحيين ،لذلك برزت دعوات من القيادات المسيحية تدعو الى قيام حكم ذاتي للمسيحيين في منطقة سهل نينوى والتي يتركز فيها المسيحيون بكثافة وهذا المطالب تصاعدت خصوصا بعد الهجمات التي لاحقتهم في اقليم كردستان العراق ،لذلك اخذت بعض التنظيمات وعلى رأسهم المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري ، وادت تصريحات الرئيس الراحل جلال طالباني رئيس جمهورية العراق عام٢٠١٠ بإقامة محافظة خاصة للمسيحيين، وطالبت منظمات انسانية عراقية الامم المتحدة استصدار قرار على غرار قرار ٦٨٨ الخاص بحماية سكان اقليم كردستان لعام ١٩٩١ ،لحماية المسيحيين داخل العراق بأشراف الامم المتحدة[١٧].

وكذلك طرحت دعوات دولية لحماية المسيحيين العراقيين منها الرسالة المشتركة التي وجهتها كل من ايطاليا وفرنسا وبولندا والمجر بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١١ الى السيدة كاترين آشتون الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الاوربي تطالب فيها بأدراج مسألة اضطهاد

المسيحيين في الشرق الاوسط في جدول اعمال قمة مجلس وزراء الاتحاد الاوربي مؤكدين ان الاتحاد الاوربي لا يمكن ان يبقى غير مبال بما يتعرض له المسيحيون في العراق ومصر ، وكانت فرنسا والمانيا قد اعلنتا عن فتح ابوابها امام المسيحيين الذين يطلبون اللجوء الانساني ،كما دعا وزير الخارجية الايطالي الى عدم مساعدة الدول التي لا تستطيع حماية مواطنيها من المسيحيين[١٨].

ان دعوات التدخل الغربي في مسالة المسيحيين وان جاءت متأخرة الا ان هذا التدخل جاء بنتائج ايجابية للمسيحيين بعد الضغط الذي عمله الفاتيكان والاتحاد الاوربي على سلطة الاحتلال الامريكي والحكومة العراقية ،وفي اثر ذلك اتخذت تدابير لحماية الكنائس والمنشئات المسيحية المهمة وكذلك وضعت خطة امنية مشتركة بين الحكومة العراقية والقوات الامريكية لحماية المناطق المسيحية والاقليات .

وهناك امر اخر وهو تخوف الكثيرين من طرح او قبول الحماية الدولية للمسيحين فهم يتصورون ان الحماية ستكون بأسلوب التدخل العسكري للقضاء على الارهاب وفرض تدابير وقوانين خاصة للمسيحيين ،الا ان اسلوب التدخل العسكري من اجل الحماية قد يرتبط بجملة عوامل جغرافية وديموغرافية فمثلا تمركز الكرد العراقيين وبكثافة في المنطقة الشمالية سهل امر حمايتهم دوليا وتحقق لهم حكم ذاتي ، الا ان مثل هذه العوامل لا تتوفر في وضع المسيحيين فهم منتشرون في مختلف ارجاء العراق وغير متمركزين في منطقة معينة ،لذلك تأتي الاهمية المصيرية للمسيحين في ان يكون لهم منطقة حكم ذاتي والا فمصيرهم سيتقرر بأحد الخيارين اما مواجهة الارهاب او استمرار نزيف الهجرة ومواجهة خطر انهاء وجودهم في العراق[١٩] .

ان هذه التوجهات الغربية في التعاطف مع المسيحيين وبرغم صدقية بعض تلك المواقف خاصة التي ابدتها منظمات المجتمع المدني المسيحية في تقديم الدعم الانساني للمهجرين وضحايا الارهاب من المسيحيين ، الا ان الدعوات الغربية الرسمية لا تخلو من غايات لتحقيق اهداف سياسية بحتة ،تنصب في اطار المنافسة مع الولايات المتحدة الامريكية على بعض الامتيازات والاستثمارات والدور السياسي المفقود في العراق لاسيما تلك التي صدرت من لدن الدول الاوربية ،كإيطاليا وفرنسا والمانيا.

اما بالنسبة لوضع الايزيديين فمنذ سيطرة تنظيم داعش عليها سنة ٢٠١٤ و قضاء سنجار يعيش حالة من التشتت الديمغرافي فضلًا عن الأمني والسياسي والإداري مما تسبب بتشوه استراتيجي شامل يفرض تداعياته على الوضع الإقليمي وتوازنات القوى بين أطرافه الأساسية، وهذه الحالة ليست جديدة على القضاء بل أنها بدأت بشكل فعلي مع بداية تفريغ القضاء من الإيزيديين في فترة اجتياح تنظيم داعش عام ٢٠١٤، تم تفريغه من أغلب المسلمين بعد تحريره عام ٢٠١٥لاسيما المسلمين المنتمين إلى عشائر يتهم أفرادها بالانتماء إلى التنظيم والمشاركة بحملته ضد الإيزيديين.

لقد جرى كل ذلك في ظل دخول قوى خارجية كحزب العمال الكردستاني التركي على خط سنجار، عام ٢٠١٣، وصولًا للتعمق الفعلي في هيكلية المدينة والمساعدة في تحريرها عام ٢٠١٥ من ثم انسحاب الحزب من مركز القضاء عام ٢٠١٨ والتموضع في جبل سنجار بعد أن استطاع هذا الحزب التركي أن يفرض نفوذه الأمني والسياسي فضلًا عن العسكري في مختلف مناطق وقرى القضاء ،من جهة أخرى، تبدو سنجار بالنسبة لإيران وتركيا ساحة جديدة لممارسة التدافع عليها بسبب اختلاف وجهات النظر على هذه الجغرافية المشوهة؛ حيث ينظر الجانب الإيراني إلى سنجار على أنها بيئة جديدة تم كسبها بعد عام ٢٠١٤ من أجل الولوج في مختلف العمليات في سوريا وصولًا إلى البحر المتوسط فدمشق من ثم بيروت، وكل ذلك يتم عبر الحشود الولائية المحلية المتموضعة في

القضاء، بينما تنظر تركيا للقضاء على أنه بيئة جديدة خلفية لإعداد حزب العمال الكردستاني التركي لعملياته والتدريب من أجل زيادة الضغوطات على أنقرة، فضلًا عن أن الحزب بدأ يتمتع بانسيابية أعلى من خلال الاستفادة من الموقع الجغرافي لسنجار الملاصق للحدود مع سوريا، والتسلل داخل العمق الكردي السوري وبالتالي حدوث ترابط أعمق للحزب ولحلفائه مما يؤدي للإضرار بالمصالح التركية بشكل عام[٢٠].

كل ذلك يأتي في ظل موقف غير حازم من قبل الحكومة للتعامل مع حالة قضاء سنجار، وهذا ما ادى الى ظهور فصائل وقوات عسكرية في سنجار، وهذه الحالة ادت الى ان تعيش الفصائل الإيزيدية هي الأخرى أزمة ولاءات وانتماءات فيما بينها، فبعض هذه الفصائل مرتبط بالحشد الشعبي وبعضهم مرتبط بحزب العمال وبعضهم الآخر بقوات البيشمركة وبعضهم غير تابع لأية جهة.

ووفقا لخبير الأمم المتحدة المستقل المعني بقضايا الأقليات، هناك أربعة التزامات عامة يجب أن تأخذها الدولة على عاتقها من أجل احترام حقوق الأقليات وضمانها:

١. **حماية وجود الأقليات**، بما في ذلك من خلال حماية سلامتهم البدنية ومنع الإبادة الجماعية؛

٢. **حماية وتعزيز الهوية الثقافية والاجتماعية**، بما في ذلك حق الأفراد في اختيار أي من الجماعات العرقية أو اللغوية أو الدينية يرغبون أن يعرّفون بها، وحق هذه الجماعات في تأكيد هويتهم الجماعية وحمايتها ورفض الاستيعاب القسري؛

٣. **ضمان فعالية عدم التمييز والمساواة**، بما في ذلك وضع حدٍ للتمييز المنهجي أو الهيكلي؛

٤. **ضمان مشاركة أفراد الأقليات الفعّالة في الحياة العامة**، ولا سيما فيما يخص القرارات التي تؤثر عليهم[٢١].

المطلب الثاني : أ- اثر المجتمع الدولي في تعزيز الهوية الخاصة للأقليات.

أدى المجتمع الدولي عموماً والولايات المتحدة الامريكية خصوصاً دوراً مهماً للغاية سواء عبر مؤسساته الاقليمية او الدولية في حماية الاقليات وتعزيز انتمائها الذاتي ربما حتى على حساب انتمائها الجماعي لوطن واحد، لاسيما في السنوات الاخيرة ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تم دعم المسيحيين والأيزيديين واعتبار ذلك من الاولويات التي وضعتها إدارة ترامب لمساعدة المسيحيين، واستخدمت لتحقيق ذلك وسائل شتى من بينها التهديد السياسي والعقوبات الاقتصادية بل وعمدت الى تخفيض الأموال المخصصة للمساعدات الأجنبية للعراق كنوع من الضغط، كما اشارات التقارير إلى أن الإدارة تعرضت للضغوط لإرسال مساعدات للأقليتين من الجماعات المسيحية التي ضغطت على وزارة الخارجية، والإعلان عام ٢٠١٦ عن ممارسة تنظيم الدولة إبادة ضد المسيحيين

والأيزيديين والشيعة، وقالوا إن الوقت ينفد قبل أن "ينقرض" المسيحيون في المنطقة. من هنا يتبين لنا ان القلق الامريكي من تراجع اعداد المسيحيين هو السبب الاساس في اعلاء صوتهم في المجتمع الدولي واستقبالهم كلاجئين وتمويلهم بالمساعدات الانسانية ،وهذا مما ادى الى شعور المسيحيين بان بلدهم قد تخلى عنهم وان الغرب هو الحل الامثل للعيش فيه.

اما على صعيد الاقلية الايزيدية فالحال مشابه لواقع المسيحيين ، فقد قامت الامم المتحدة بتوجيه البرنامج للجماعات الدينية في العراق من خلال "يو أس إي إيد" والمنظمات الإغاثية الدينية، وبعدها بدأت الأموال بالتدفق، ففي كانون الأول/ ديسمبر منحت "يو أس إي إيد" ٦.٦ مليون دولار لثلاث منظمات غير حكومية؛ لمساعدة العائدين إلى محافظة نينوى، ومنحت الخارجية ١٠ ملايين للأقليات الدينية في العراق، وفي كانون الثاني/ يناير وجهت وكالة "يو أس إي إيد" ٥٥ مليون من دفعة ٧٥ مليون لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة لمشاريع إعمار في العراق، وقالت إن الدفعة الثانية ٧٥ مليون لن يفرج عنها حتى تحصل على تأكيدات بأن هذه الأموال ستنفق بطريقة جيدة[٢٢].

ان الواقع المرير للأقليات في العراق والمتمثل بان ٩٠% منهم نازحون ومهاجرون الى بلدان العالم ينذر بوقوع كوارث إنسانية وخسارة حضارية كبيرة لتراث وتاريخ العراق، وينذر بانقراض بعض الأقليات من العراق، فالوضع الحالي الذي يفرض على الأقليات إتباع نهج جديد للحياة في بعض المدن نتيجة انتشار التطرف يؤشر إلى واقع يصعب التكهن بتأثيراته المستقبلية على الأجيال القادمة. إن خارطة الأقليّات ستبقى مفتتة لفترة طويلة رغم أن حماية الحكومة العراقية يبعث على شيء من الاطمئنان، إلا أن الوقائع على الأرض يشوبها الكثير من المخاوف.

ب/ دور الاقليات الدينية في تعزيز الهوية غير الطائفية في العراق.

إن وضع الأقليات التي تعود جذورها لآلاف السنين لايزال مهدداً إذ يقول مركز التقدم الاميركي للأبحاث إن هناك أسباباً استراتيجية وعملية تتطلب الحفاظ على هذه المكونات في العراق ان الاقليات لها دور في تعزيز التنمية والاستقرار في البلاد، وما لذلك فائدة عامة للمنطقة بأجمعها، مؤكداً بأن استرجاع هذه الأقليات الدينية للعراق ستصب في مصلحة البلد من ثلاثة جوانب: الجانب الأول، هو أن الاقليات الدينية بإمكانها أن تسهم بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي للعراق من خلال مزاولة الانشطة الاقتصادية التي لا تتوفر قسم منها بين الغالبية المسلمة. ثانياً، أن الاقليات الدينية بإمكانها تشجيع الهوية الوطنية غير الطائفية من خلال لعب دور عامل تخفيف بين التجاذبات

السياسية للطوائف العرقية الأكبر . ثالثاً ربما يكون للأقليات العرقية دور مؤثر ومتميز في التأسيس لإجراء حوار متبادل يتجاوز الحدود الطائفية[٢٣].

ولعل من اقوى المواقف المسيحية هي تلك التي صدرت من البطريرك السابق راس الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية الكاردنيال عمانوئيل دلي الثالث العام ٢٠٠٩ الذي دعا المسيحيين الى الثبات وعدم مغادرة العراق مشددا على ان العراق هو بلد المسيحيين كما هو بلد المسلمين [٢٤].

وكذلك يرى ممثل الكوتا الايزيدية في مجلس النواب العراقي الشيخ الحجي كندور الى ان الايزيديون في البرلمان العراقي يطالبون بحركة اصلاح وتقدم الى الوحدة واكد على ضرورة ترك الهوية الفرعية والتركيز على الهوية الوطنية ، واما مايتعلق بالتمييز الذي تعرض له الايزيديين فأكد على يجب وضع قانون يمنع التمييز فيما بين المكونات العراقية وان يخصص عدد مقاعد اكثر لابناء الايزيديين لان عددهم ٢ فقط في حين ان الايزيديين يقدر عددهم ٧٥٠٠ [٢٥].

ومن هذا يجب دمج الاقليات الدينية مع المجتمع الأوسع، وينظر إليها كجزء من التنوع والتعدد العرقي والديني للمجتمع العراقي و ضرورة تعزيز حوار الاديان في العراق بين المسيحيين والايزيديين والمسلمين وكذلك تطبيق برامج بناء القدرات السياسية الذي يهدف لتمكين الاقليات الدينية من الانخراط بالعملية السياسية.

وذلك بتذكير السياسيين العراقيين بمسؤوليتهم في حماية جميع العراقيين وليس فقط من ينتمون إليهم من طائفة أو مذهب. وكان في توجه الحكومة المركزية لحماية الايزيديين من بطش داعش تذكير بأن على العراقيين أن يفكروا الى ما وراء الهويات الطائفية الضيّقة.

الخاتمة والتوصيات

مما لاشك فيه ان وجود الاقليات في العراق وعلى الرغم مما يمثله من ارث حضاري وانساني كبير، غير انه شكل وسيشكل للعراق مشكلة حقيقية في طريق صياغته لهوية موحدة لكل افراد المجتمع العراق، فمع التفاوت الكبير بين تلك الأقليات من حيث حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي ونفوذهم السياسي، يصبح معه من الصعب جداً ايجاد صيغة متوازنة لمفهوم الهوية يسمح للجميع الاقليات و الأغلبيات في التمتع بحقوق متساوية تسمح لهم التخلي عن هوياتهم الذاتية والشخصية للاندماج في الهوية الجديدة .

اضف لذلك فان أحساس كل فئة او اقلية بحالة من التهميش والخوف من الانصهار المجتمعي دفعها ذلك الى مزيد من التخندق والاحتفاظ بميزاتها وخصائصها الخاصة التي تميزها عن غيرها في محاولة منها في التشبث الوجودي وحجز مساحتها الخاصة ضمن تركيبة المجتمع والدولة، وقد زاد

الطين بلة شعور الانتماء غير المستقر سواء للأقليات او حتى الأغلبيات في ظل الاشارات التي تصلهم من الخارج واشعارهم بان لهم كأقليات امتدادات خارجية اقليمية ودولية تعمل على تقويتهم والحفاظ على خصوصيتهم وهويتهم الذاتية. الامر الذي شجع تلك الاقليات للبحث عن هويتها في ظل تلك الامتدادات على حساب امتداداتها الداخلية الامر الذي خلق عقبة صعبة وتحدي حقيقية امام اي نظام يقوم في العراق يعمل على تشكيل هوية خاصة ومميزة .

وقد أسهم عدم نجاح الحكومات المتعاقبة في العراق في اشعار الاقليات بان اي خطوة تتخذها انما هي لصالح الهوية الموحدة العراقية وليس القصد منها الغاء الهويات الاقلية الخاصة واذابتها في هوية الاغلبية، لاسيما وان اغلب التشريعات القانونية التي صدرت جاءت متماشية مع رغبة الاغلبية وليس الاقلية الامر الذي ارسل اشارات للأقليات ان الحكومات لا تبحث عن هوية موحدة جديدة بل تحاول الغاء هوية الاقليات لصالح هوية الاغلبية .

وهناك العديد من التوصيات منها:

١- العمل على بناء هوية وطنية عراقية تقوم على التراث الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي أنتجته كافة الفئات الاجتماعية المشكلة للبناء الاجتماعي العراقي، والذي تراكم عبر السنوات الطويلة، ودمجه على أساس التجربة الايجابية المشتركة للفئات كافة.

٢- سياسات حكومية تقوم على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، وبناء المؤسسات والابتعاد عن الفئوية والمناطقة الجغرافية.

٣- دمج مفاهيم الهوية الوطنية الجديدة في مناهج التربية الوطنية والمدنية على مستوى التعليم الأساسي والثانوي والجامعي.

٤-وضع سياسات تساعد على رفع مستوى الاندماج الاجتماعي لفئات المجتمع العراقي كافة.

٥-إبراز التنوع في التراث واعتباره مصدر إثراء لدعم مسيرة بناء الدولة المدنية العراقية.

الهوامش والتعليقات

١-شيماء حسين عبيد، دور التنشئة الاجتماعية -السياسية في التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٢١.

٢- مجموعة مؤلفين، المواطنة والهوية العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، ٢٠١١، ص٦٦.

٣- المادة (١)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

٤-ظاهر محسن هادي ونعيم حسين كزار، الدولة والمواطنة: نحو مفهوم مركب للهوية الوطنية العراقية، مجلة جامعة بابل، العدد (١)، المجلد (٢٤)، كلية العلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٦، ص ٥٥٢.

٥ -سعد سلوم،حماية الاقليات الدينية والاثنية واللغوية في العراق،جامعة الكوفة،كلية الاداب ،٢٠١٧،ص١٢٩

٦ - سعد سلوم،مصدر سبق ذكره،ص١٣٠

٧- سليم مطر، جدل الهويات عرب .. أكراد .. تركمان ..سريان .. يزيدية صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، موسسه فرهنگی سماء، بلا تاريخ، ص٢١٣.

٨-سعد سلوم، الأقليات في العراق الذاكرة الهوية التحديات، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، ط ١، ٢٠١٣، ص ٩٩-١٠١ .

٩- سعد سلوم،الايزيديون في العراق،ط١،مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية،بغداد،العراق،٢٠١٤، ص٥٩- ٦٩

١٠- سعد سلوم،حماية الاقليات الدينية والاثنية واللغوية في العراق، مصدر سبق ذكره ،ص١٥٥

١١- سعد سلوم ، المسيحيون في العراق، بغداد/بيروت،مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية،ط١، ٢٠١٤، ص٢٩٤

*المار شمعون هو رئيس السلطة الدينية للأشوريين في العراق.

١٢- سعد سلوم ، المسيحيون في العراق مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٧.

١٣- دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق: محنة الحاضر وقلق المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، ٢٠١٢، ص١٩٣- ١٩٤.

١٤- حوار اجراه الباحث مع (نبيب يوسف توما) ، عضو اللجنة المركزية للحركة الديمقراطية الاشورية، بغداد، بتاريخ ٢٠١٦ /٤/٤

١٥- مقابلة اجريت مع مدير منظمة لارسا بسام العلوجي بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٠ في بغداد

١٦- دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق، مصدر سبق ذكره ،ص١٨١

١٧- مقابلة رئيس منظمة حمورابي لحقوق الانسان مع جريدة ايلاف الالكترونية بتاريخ ٢٠١١/١/١٠

١٨- دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق، مصدر سبق ذكره ،ص١٨١

١٩- سعد سلوم،المسيحيون في العراق،مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٠-٣٥٣

٢٠- كردستان العراق يضيق على حزب العمال إرضاءً لتركيا، العربي الجديد، ١ فبراير/شباط
https://bit.ly/2Id1jKu

٢١- وثيقة الأمم المتحدة، الفقرة ٢٢ ، تقرير الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات،٦ كانون الثاني ٢٠٠٦، E/CN.4/2006/74

٢٢- جريدة المدى ،العدد ٤١٧٧ وعلى الموقع الالكتروني
https://almadapaper.net/view.php?cat=209976

٢٣- واشنطن بوست –لماذا تدعم امريكا المسيحيين والايزيديين في العراق /على الموقع الالكتروني
https://kurdistantv.net/ar/2018/06/18/newspaper/

٢٤- دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق، مصدر سبق ذكره ،ص١٨١

٢٥- سعد سلوم،الايزيديون في العراق،مصدر سبق ذكره ، ص١٤٠